

جواب السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة على  
تدخلات السيدات والسادة المستشارين بلجنة المالية  
والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، خلال  
المناقشة العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2021

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

■ بداية، وقبل التفاعل مع مختلف التدخلات بخصوص مشروع قانون  
المالية لسنة 2021، لا بد أن أتوقف عند التطورات الأخيرة لقضيتنا  
الوطنية لأشيد بالقرار الملكي السامي بتأمين معبر الكركرات وإعادة  
الوضع إلى طبيعته، بعد إغلاقه لعدة أسابيع من طرف ميليشيات  
البوليساريو، التي كانت تمارس مجموعة من أعمال العرقلة والاستفزاز.

فالاستفزازات المتكررة لأعداء وحدتنا الترابية لا تعبر إلى عن محاولات  
يائسة جراء التطورات الإيجابية الكبيرة التي عرفتها قضيتنا الوطنية  
على مجموعة من المستويات، متمثلة في دعم مجلس الأمن والقوى  
الكبرى لمبادرة الحكم الذاتي، وعدم اعتراف 85% من الدول الأعضاء

في منظمة الأمم المتحدة بالكيان الوهمي، إضافة إلى فتح عدد كبير من الدول الإفريقية والعربية الشقيقة لقنصلياتها بمديني العيون والداخلة بالصحراء المغربية.

وأود بهذه المناسبة، أن أتوجه بتحية تقدير وإكبار للقوات المسلحة الملكية، ولقوات الدرك الملكي، والأمن الوطني والقوات المساعدة، على الروح العالية والتفاني والتضحيات الجسام في الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، وفي الحفاظ على الأمن والاستقرار وسلامة المواطنين.

السيدات والسادة،

■ بخصوص مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2021، أود أن أتقدم لكم بالشكر على تعبئكم المعهودة وتدخلاتكم القيمة. وقد أصغيت بكل إمعان لكل ما تضمنته من ملاحظات أو مقترحات أو تنويه أو انتقادات.

■ وسأحاول في إطار هذا الجواب أن أتفاعل قدر الإمكان مع تدخلاتكم، وستوزع عليكم وثيقة تتضمن مجموعة من المعطيات والأجوبة على مختلف تساؤلاتكم.

■ ومن هذا المنطلق سأركز في جوابي على النقاط التالية:

■ أولاً: الحكومة منسجمة بكل مكوناتها. وإذا كان من الطبيعي أن تكون هناك اختلافات في الرؤى داخل أي تحالف حكومي، فإن ذلك

لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على التنسيق المستمر والمتواصل بين مختلف وزرائها من أجل تنزيل البرنامج الحكومي، وفي مواجهة جائحة كوفيد-19.

ثانيا: الحكومة حريصة كل الحرص على الوفاء بالتزاماتها وبتعاقدتها مع المواطنين ومع المؤسسة البرلمانية على أساس البرنامج الحكومي، ومستعدة لتقديم هذه الحصيلة بكل تفاصيلها وبلاستناد إلى الأرقام والواقع. ولا بد أن تؤكد بأن القول بأن الوثائق المرفقة بمشروع قانون المالية، تتضمن حشوا وجملا عاطفية، وعبارات إنشاء، هو نوع من التبخيس لعمل جاد ومجهود كبير لأطر كرس كل وقتها لأسابيع طويلة كي تقدم لمؤسستكم الموقرة كل المعطيات المعززة بالأرقام المحينة الصادرة عن النظام الوطني للإحصاء والمؤسسات الوطنية كل حسب مجال اختصاصه، وهي مصادر يُشهد لها بالموضوعية والشفافية على المستوى الدولي. كل هذا المجهود من أجل تمكين السيدات والسادة المستشارين من الإحاطة بكل جوانب مشروع قانون المالية.

■ كما أننا لم ولا نصادر حق أي أحد في التعبير وبأي لغة يريد. فما دمنا نناقش مشروع قانون المالية، فمن الأفضل أن نناقشه داخل اللجان والجلسات المخصصة لذلك، والحكومة بكل مكوناتها معبأة للتفاعل مع هذا النقاش بكل ما يقتضيه ذلك من جدية وموضوعية.

■ ثالثا: إن إبلاغ المواطنين بالحقائق، لا يمكن أن يكون من خلال انتقاء الأرقام وعزلها عن سياقها. كما أن الظرفية التي تمر بها بلادنا والعالم

بأسره هي ظرفية خاصة ودقيقة، ولا أحد في العالم كان يتوقعها، وكل اقتصادات العالم تأثرت بها، ولا داعي للخوض في الأرقام والمقارنات، فأنتم تعرفونها.

■ الواقع اليوم هو أن ثلثي المغاربة يعيشون من القطاع غير المهيكل، ولا يتوفرون على تغطية صحية. والواقع اليوم كذلك أن مجموعة من القطاعات الاقتصادية الكبرى مرتبطة بالتقلبات الخارجية.

■ ومن هذا المنطلق دعا جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش إلى إعادة ترتيب الأولويات، وبناء مقومات اقتصاد قوي وتنافسي، ونموذج اجتماعي أكثر إدماجا. كما وجه الحكومة ومختلف الفاعلين للتركيز على التحديات والأسبقيات التي تفرضها المرحلة.

■ وبالتالي، لاداعي للخوض في المقارنة بين الحكومات، فالمهم اليوم هو استشراف المستقبل، وتقديم المقترحات، التي سنتقبلها بصدق ورحب، بخصوص تفعيل الأوراش التي أطلقها جلالته، وعلى رأسها تعميم التغطية الاجتماعية، وإنعاش الاقتصاد الوطني، وإصلاح القطاع العام.

■ ونحن لا ندعي بأن هذه الأوراش الملكية، هي أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2021، بل هي فعلا أولى أولوياته، ونحن حريصون على تنزيلها، في إطار الحوار والتعاون مع كل الفاعلين وعلى رأسهم مؤسستكم المحترمة.

■ وأؤكد لكم بأن الحكومة قادرة على ترجمة هذه الأولويات إلى حقيقة عملية وميدانية بالكفاءة والسرعة اللازمتين.

فلا يكفي التفاعل الفوري مع الخطاب الملكية السامية ليؤكد على هذه القدرة؟ ف 5 أيام فقط بعد خطاب العرش قمنا بعرض مخطط عملي لتنزيل التوجيهات الملكية السامية، وعرضناه على لجنتم الموقرة تزامنا مع الاجتماع المخصص للإخبار بمرسوم إحداث صندوق الاستثمار الاستراتيجي، الذي أطلق عليه جلالة الملك اسم صندوق محمد السادس للاستثمار.

ثم أليعد التوقيع على ميثاق الإنعاش الاقتصادي والشغل، وعلى عقود البرنامج مع قطاع السياحة وقطاعات أخرى متضررة، والأجراة الفعلية والفورية للالتزامات الحكومة في هذا الإطار، دليلا آخر على قدرة الحكومة على تنزيل الأوراش التي أعلنها جلالة الملك حفظه الله؟ أليعتبر تقديم تصور واضح للشروع في تعميم التغطية الصحية لكل المغاربة، على مستوى تعديل الإطار القانوني، والتكلفة وآليات التمويل، والتدابير المواكبة، دليلا كذلك على هذه القدرة؟

أليعد إعداد مشاريع القوانين الخاصة بصندوق محمد السادس للاستثمار، وإحداث وكالة وطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، وإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، دليلا إضافيا على قدرة الحكومة وتوفرها على تصور واضح لتنزيل الأوراش التي أطلقها جلالة الملك حفظه الله؟

رابعا: أعتقد أننا كلنا متفقون أننا أمام ظرفية استثنائية أثرت بشكل كبير على مواردنا المالية. كما أننا بصدد تنزيل ورش إصلاحي مجتمعي لطلما انتظره المغاربة يتعلق بتعميم التغطية الصحية الإجبارية. فهناك حوالي 22 مليون مغربي سيستفيدون من هذا الورش، ما يزيد عن 11 مليون منهم يعيشون في وضعية هشاشة وكانوا مسجلين في إطار راميد و11 مليون مواطن آخرين لا يتوفرون على أية تغطية صحة. واليوم سيتمكنون من الاستفادة من تغطية صحية إجبارية كنظرائهم من المغاربة الذين يشتغلون في القطاعين العام والخاص أو يمارسون مهنا أو أعمالا حرة. كما أننا متفقون بأن التضامن قيمة راسخة ومتجذرة في المجتمع المغربي، والظرفية التي تعيشها بلادنا، تقتضي تعزيز آليات التضامن ومأسستها. وبالتالي، لا يمكن أن نقول بأن الحكومة اختبأت وراء هذه القيمة التي هي التضامن، بسن إجراءات تسير على عكس هذا الاتجاه. وهنا لا بد أن أقدم التوضيحات التالية:

1. تعميم التغطية الصحية هو ورش مجتمعي قائم على التضامن بين كل فئات المجتمع، وقد أقرت مجموعة من الدول الرائدة عالميا في مجال الحماية الاجتماعية هذا النوع من المساهمات الاجتماعية للتضامن لتمويل أنظمتها للحماية الاجتماعية بصفة دائمة وليس بصفة استثنائية، وبنسب أعلى من التي تقترحها في هذا المشروع.

2. تمويل هذا الورش لا يعتمد فقط على هذه المساهمة، بل يعتمد بالأساس على عقلنة الاعتمادات المخصصة لمجموعة من البرامج الاجتماعية وعلى رأسها برنامج راميد، وتحويل جزء منها لتمويل هذا الورش.

3. لقد تم التوافق مع أغلبية الفرق بمجلس النواب من الأغلبية والمعارضة على الرفع من الحد الأدنى للمساهمة بالنسبة للأشخاص الذاتيين إلى 20.000 درهم صافية شهريا. وبالتالي فستطبق هذه المساهمة فقط على 1,24% من المأجورين. فعن أي ضرب للطبقة المتوسطة نتحدث؟ وإلا فما هو التعريف الصحيح للطبقة المتوسطة؟

ولابد أن أؤكد مرة أخرى بأن الحكومة حريصة كل الحرص على الحفاظ على القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة، ولا أدل على ذلك أن مشروع قانون المالية لسنة 2021، ورغم تأثير الظرفية على موارد الميزانية العامة للدولة، خصص ما يزيد عن 14 مليار درهم كتكلفة إجمالية للالتزامات الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي، و13,6 مليار درهم لمواصلة دعم المواد الاستهلاكية الأساسية. كما تتحمل ميزانية الدولة حوالي 13 مليار درهم كنفقات جبائية لفائدة الأسر.

ومن أهم التدابير الجبائية التي تم اتخاذها لفائدة هذه الفئة خلال السنوات الماضية أذكر:

● التخفيف من العبء الضريبي الذي تتحمله هذه الطبقة وذلك عن طريق إعادة هيكلة جدول الضريبة على الدخل، واستفادتها من تخفيض ضريبي يتناسب مع الدخل الذي تم الحصول عليه؛

● تشجيع ادخار هذه الطبقات من خلال إدراج عدة مقتضيات جبائية تحفيزية تتعلق بعقود تأمين التقاعد، وعقود التأمين على الحياة، وعقود الرسالة، وكذا مخططات الادخار كمخططات الادخار في التعليم والأسهم والادخار في المقاولات؛

● تشجيع هذه الطبقة على اقتناء مسكن مخصص للسكنى الرئيسية من خلال منح عدد من التحفيزات الجبائية كخصم مبلغ فوائد القروض والربح المعلوم وهامش الايجار في حدود 10% من مجموع الدخل وإعفاء ما يسلمه شخص ذاتي لنفسه من مبنى لا تزيد مساحته المغطاة عن 300 متر من مساهمة التضامن المحدثه بمقتضى قانون المالية لسنة 2013؛

● رفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لصغار الصناع وصغار مقدمي الخدمات من 180 000 إلى



500 000 درهم، قصد استثناء صغار المزمين من الخضوع لهذه الضريبة.

وقد كان آخر هذه التدابير، رفع سقف الاستفادة من التخفيض من واجبات التسجيل على التفويطات المتعلقة بالسكن إلى 4.000.000 درهم، وتمديد أجل الاستفادة من هذا التدبير إلى غاية 30 يونيو ، وهذا تدبير هام سيمكن من تيسير ولوج الطبقة المتوسطة للسكن.

وإذا ما أضفنا إلى كل هذه الجهود، ما يناهز 10 ملايين درهم مخصصة لمختلف البرامج الاجتماعية كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرنامج تقليص الفوارق، وتيسير، فضلا عن الجهود الاستثمارية الكبير المقدر بـ230 مليار درهم، فإن إقرار المساهمة التضامنية ليس فيه أي تعارض مع السياسة الميزانية المعاكسة التي انتهجتها بلادنا فعليا في مواجهة هذه الأزمة من خلال تشجيع الطلب.

خامسا: فيما يخص الاستثمارات العمومية، فلا يمكن الحديث عن مردوديتها فيما يخص خلق الثروة وإحداث فرص الشغل بمعزل عن دورها

في خلق الظروف اللوجستية الضرورية لتطوير الاستثمارات الخاصة المسؤولة بشكل مباشر عن خلق فرص الشغل.

ومن المؤكد أن هناك مجهودات ينبغي بذلها على مستوى الحكامة التديرية لهذه الاستثمارات. وهذا ورش سنعمل على تفعيله من خلال تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، وإصلاح منظومة الصفقات، وتفعيل القانون المتعلق بالشراكة مع القطاع الخاص، وإصلاح القطاع العام.

ومن جهة أخرى، وعلاقة بالاستثمارات المبرجة سنة 2021، أود تقديم التوضيحات التالية:

● ليس هناك أي نقص لاستثمارات الميزانية العامة للدولة، فالمقارنة مع سنة 2020 يجب أن تتم دون احتساب مبلغ 15 مليار درهم الذي سيتم تحويله هذه السنة للحساب الخاص بصندوق محمد السادس للاستثمار. وبالتالي فاستثمارات الميزانية العامة للدولة ارتفعت بحوالي 7 ملايين درهم. وجوابا على إحدى تساؤلاتكم، فلم يتم احتساب مبلغ 15 مليار درهم بشكل مكرر في الاستثمار العمومي لسنة 2021، على اعتبار أنها ستحول من ميزانية 2020.

● فيما يتعلق بالقدرة على الإنجاز، أود التأكيد بأن نسبة إنجاز الاستثمارات العمومية قاربت 80% خلال السنوات الأخيرة. ونحن حريصون على أن يتم إنجاز الاستثمارات العمومية المبرجة

برسم سنة 2021 بوتيرة أكبر، بما في ذلك 45 مليار درهم المبرجة في إطار صندوق محمد السادس للاستثمار الذي سنعمل على تمكينه من آليات مرنة على مستوى تنفيذ مختلف المشاريع التي سيتولى تديرها.

سادسا: فيما يرتبط بالصحة والتعليم، أود التأكيد بأن الحكومة تضع هذين القطاعين على رأس أولوياتها من منطلق حرصها على صحة المواطن المغربي وعلى تمكين أبنائه من تعليم يضمن الجودة وتكافؤ الفرص. والأرقام التي سأقدمها تُقَدِّد كل الادعاءات التي تقول عكس ذلك.

فقد عرفت ميزانية وزارة الصحة ارتفاعا ملموسا خلال السنوات الأخيرة حيث بلغت اعتماداتها 20 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2021 مقابل 12,92 مليار درهم سنة 2014 أي بزيادة تفوق 53% .

ومن أجل مواكبة تفعيل نظام المساعدة الطبية، تم رصد اعتمادات مالية تفوق 8,5 مليار درهم خلال الفترة 2014-2020، في إطار موارد "صندوق دعم التماسك الاجتماعي".

كما تم خلال نفس الفترة، رصد حوالي 8 مليارات درهم لإنجاز المراكز الاستشفائية الجامعية لكل من طنجة وأكادير بالإضافة إلى

المركز الاستشفائي الجامعي الجديد للرباط، وتجهيز المراكز  
الاستشفائية الجامعية لكل من وجدة ومراكش.

وفضلا عن الجهودات المالية المبذولة سنويا قصد تمكين وزارة الصحة  
من تزويد الشبكة الاستشفائية العمومية بالأدوية و المستلزمات الطبية  
في أحسن الظروف، تم على مستوى قانون المالية لسنة 2020 اقتراح  
فتح التزام مقدم بالنفقات لفائدة الحساب الخاص بالصيدلية المركزية  
قدره 500 مليون درهم، قصد تمكين وزارة الصحة من تزويد الشبكة  
الاستشفائية العمومية بالأدوية والمستلزمات الطبية.

ومن أجل تعزيز الموارد البشرية لقطاع الصحة، تمت برمجة 5500  
منصب مالي في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2021 مقابل 4000  
منصب محدث سنة 2020، وبذلك بلغ إجمالي المناصب المحدثه لفائدة  
هذا القطاع 19.000 منصب خلال الفترة 2017-2021. كما  
استفادت المستشفيات الجامعية من إحداث مناصب مالية إضافية  
بلغت 3.223 منصب خلال الفترة 2017-2020.

وفي هذا الإطار، حظيت الأطر الطبية وشبه الطبية باهتمام خاص،  
حيث استفادت من إحداث 15.500 منصبا ماليا جديدا، في حين لم  
يغادر القطاع خلال هذه الفترة سوى 5.320 إطار بسبب بلوغ حد  
السن القانوني للإحالة على التقاعد. وكنتيجة لذلك ارتفعت نسبة  
التأطير الطبي لتبلغ 2,32 لكل 10.000 نسمة، ومن المتوقع أن

تتحسن هذه النسبة برسم السنوات المقبلة، في حين بلغت نسبة التأطير الشبه طبي حوالي 8,2 لكل 10.000 نسمة.

أما بخصوص التساؤل المتعلق بتراجع نفقات موظفي هذا القطاع برسم سنة 2021 مقارنة مع سنة 2020، فأود التأكيد بأن ذلك راجع لكون القطاع حظي بإجراءات استثنائية لفائدة الشغيلة الصحية سنة 2020 تزامنا مع تعبئتها في مواجهة الجائحة، وذلك من خلال تسوية وضعية المرضين ذوي 3 سنوات من التكوين، وإنجاز جميع الترقيات التي لم يتم تنفيذها برسم السنوات الفارطة.

ونفس الجهود، عرفه قطاع التعليم، حيث انتقل مجموع الاعتمادات المخصصة لقطاعات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي من 57 مليار درهم سنة 2015 إلى 76 مليار درهم مقترحة برسم مشروع قانون المالية 2021، أي ما يمثل +35% خلال هذه الفترة.

و تم إحداث 90.798 منصب مالي لفائدة قطاع التربية الوطنية مقابل حذف 60.398 منصب مالي أي بنسبة تعويض تُقدر بـ 160%. أما بالنسبة لقطاع التعليم العالي، فقد استفاد من 5.730 منصب مالي مقابل حذف 3.781 منصب أي بنسبة تعويض بلغت 151%.

سابعاً: فيما يتعلق بالمديونية

رغم الجهود الاستثنائية الذي بذله المغرب والتدابير الاستباقية المتخذة من أجل الحد من تداعياتها، فقد أدت أزمة جائحة covid-19، إلى آثار سلبية على النسيج الاقتصادي الوطني، والتي تفاقمت نتيجة تأثير الموسم الفلاحي الحالي بالجفاف.

وبالنظر لهذا السياق الصعب، سيسجل الاقتصاد الوطني انكماشاً في معدل النمو وتفاقماً في عجز الميزانية، مقارنة مع قانون المالية لسنة 2020، مما سيؤدي إلى اختلالات على مستوى توازن المالية العمومية في علاقة بتراجع المداخيل المتوقعة، لاسيما تلك المتعلقة بالشق الضريبي حيث من المتوقع أن تسجل الموارد الجبائية انخفاضاً بأكثر من 18% ونظراً لهذه المعطيات السلبية، ينتظر أن يصل عجز الميزانية لسنة 2020 لما يناهز 7.5% من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع المستوى المقدر أولاً في 3.5%، مما سيؤدي إلى ارتفاع حجم حاجيات الخزينة بمبلغ 40.1 مليار درهم مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2020، والتي حددت في 42.3 مليار درهم.

وهكذا، وبالأخذ بعين الاعتبار الأثر السلبي المزدوج لتراجع النمو من جهة وارتفاع عجز الميزانية من جهة أخرى، فمن الطبيعي أن يرتفع، بطريقة ميكانيكية، مؤشر دين الخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الخام حيث من المتوقع أن يصل إلى مستوى يقارب 76% بتم سنة 2020، بعد أن

كان قد سجل هذا المؤشر انخفاضا سنة 2019 لأول مرة منذ عشرة أعوام ليستقر في حدود 64.9%.

ولكن، وبالرغم من هذا الارتفاع الذي يعتبر نتيجة حتمية للظرفية الصحية والاقتصادية الغير المسبوقة، شأننا في ذلك شأن معظم الدول في العالم، فلن يؤثر ذلك تأثيرا كبيرا على استدامة الدين وذلك بالنظر للهوامش المتاحة حيث أن البنية الحالية للدين بنية سليمة، إضافة إلى أن مؤشرات التكلفة والمخاطر الخاصة به تبقى في مستويات آمنة ومتحكم فيها.

فحصة الدين الخارجي لا تتعدى نسبة 20% من مجموع دين الخزينة، إضافة إلى أن معظم الدين الخارجي تتم تعبئته بشروط ميسرة. كما أن المدة الزمنية المتوسطة المتبقية للسداد تصل الى ما يناهز 7 سنوات بنهاية النصف الأول لعام 2020، مسجلة بذلك تحسنا مقارنة مع نهاية سنة 2019. بينما لا تتجاوز حصة الدين ذي الأمد القصير 13,2%، الشيء الذي يقلل من مخاطر إعادة التمويل.

وتزامنا مع تحسن مؤشرات الآجال، فمن المتوقع أن تعرف التكلفة المتوسطة لدين الخزينة تحسنا خلال العام الحالي بفضل الانخفاض المهم لأسعار الفائدة لسندات الخزينة في السوق الداخلية واستمرار تدني مستويات أسعار الفائدة العالمية والتي تركز عليها تكلفة القروض

الخارجية المحصل عليها سواء من الدائنين الرسميين أو من السوق المالية الدولية.

وأخذا بعين الاعتبار، من جهة، مخطط الاقلاع الاقتصادي الذي سيساهم في تحفيز نمو النشاط الاقتصادي، وكذا تسريع وتيرة تنزيل الإصلاحات الإدارية من أجل التحكم في عجز الميزانية من جهة أخرى، فمن المتوقع، خلال السنوات المقبلة، أن يتم التحكم تدريجيا في مستويات تطور حجم مديونية الخزينة ليتم خفض مؤشر المديونية والحفاظ على استمرارية قدرة المغرب على تحمل الدين.

ثامنا: فيما يتعلق بالتساؤل بخصوص مدى احترام "القاعدة الذهبية" في توقعات قانون المالية لسنة 2021، أود أن أؤكد على أن القانون التنظيمي لقانون المالية لسنة 2015 أدرج من بين مقتضياته الإصلاحية ما يصطلح عليه بـ "القاعدة الذهبية"، وذلك بربط المديونية بالنفقات الاستثمارية وتوجيه الموارد الجبائية وغير الجبائية إلى تمويل النفقات الجارية. و يهدف هذا الإجراء إلى التحكم في تطور المديونية لما تنطوي عليه من مخاطر.

وقد تم بالفعل احترام هذه القاعدة ابتداء من سنة 2016 إلى غاية سنة 2019، بل تم احترامها بصفة استباقية منذ سنة 2014 أي قبل دخول القانون التنظيمي لقانون المالية حيز التنفيذ، حيث أسفرت المعطيات المتوفرة سواء على مستوى التوقعات أو الإنجازات على تسجيل نتائج



إيجابية فيما يتعلق بمؤشر الادخار العمومي الذي يمثل فائض الموارد العادية على النفقات الجارية، حيث انتقل هذا المؤشر من 5,3 مليار درهم سنة 2014 إلى 26,5 مليار درهم سنة 2019.

إلا أنه، ابتداء من سنة 2020، لم تكن تداعيات الجائحة على المستويات الصحية والاقتصادية والاجتماعية وما استدعته من إجراءات للحد من انعكاساتها على الأسر والمقاولات لتخلو من وقع ملموس على وضعية المالية العمومية، خاصة على مستوى الموارد الجبائية التي تراجعت، مقارنة بسنة 2019 ، بحوالي 40 مليار درهم سنة 2020 و بحوالي 16.4 مليار درهم إضافية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2021 .

وعلى هذا الأساس، وللإبقاء على مستوى تدخلات ميزانية الدولة، وبالرغم من الجهود المبذولة لتعبئة موارد إضافية، سواء من خلال صندوق تدبير جائحة كوفيد 19 سنة 2020 أو من خلال الإجراءات المتخذة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2021 ، كان من اللازم اللجوء إلى موارد اقتراض إضافية لتعويض النقص الحاصل على مستوى الموارد الذاتية، مما نجم عنه تجاوز استثنائي لمبدأ "القاعدة الذهبية".

ويمكن اعتبار هذا التجاوز مؤقتا في أفق الرجوع إلى العمل بهذه القاعدة عند تعافي وضعية الاقتصاد الوطني.

تاسعا: فيما يتعلق بتنزيل الجهوية الموسعة، أود التأكيد أن تفعيل هذا الورش الهام باعتباره منهجية جديدة للحكامة الترابية، يتم بشكل متواصل وبمساهمة ومواكبة وازنة لكل مكونات الحكومة. فقد تم إلى غاية نونبر 2020، تحويل ما مجموعه 31,6 مليار درهم لفائدة الجهات، مع التأكيد على أن الحكومة عازمة على الوفاء بجميع التزاماتها اتجاه الجهات فيما يخص تحويل مساهمة الميزانية العامة بالنسبة لجميع السنوات، وسيتم برسم سنة 2021 تحويل مليار درهم، من الميزانية العامة للدولة، بهدف بلوغ سقف 10 ملايين درهم، كما هو منصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات.

كما أن الحكومة منكبّة بتعاون مع المجالس الجهوية على تنزيل الإطار التوجيهي لتفعيل ممارسة الجهات لاختصاصاتها الذاتية والمشاركة، موازاة مع تقديم المواكبة للوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع، وتسريع تفعيل المشاريع المدرجة في إطار الشطر الأول من برامج التنمية الجهوية، حيث تم التوقيع خلال سنة 2020 على أول عقد- برنامج بين الدولة وجهة فاس-مكناس برسم الفترة 2020-2022.

ووفق نفس المنطور، تولى الحكومة أهمية خاصة لتسريع تفعيل مسلسل اللاتمركز الإداري تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية بهذا

الخصوص. فتطبيقا لمضامين الميثاق الوطني لللاتمرکز الإداري و المرسوم المتعلق بتحديد نموذج التصميم المديرى المرجعى لللاتمرکز الإداري، صادقت اللجنة الوزاریة لللاتمرکز الإداري، خلال سنة 2019، على ثلاثة وعشرين (23) تصمیا مديريا مرجعيا لللاتمرکز الإداري، المتعلق باثني عشرة (12) وزارة إضافة إلى المندوبية السامية للتخطيط، وكذا على خارطة الطريق بهدف تسريع تنزيل مضامين هذه التصاميم.

وتهم خارطة الطريق مراجعة تنظيم القطاعات الوزاریة، وتقوية وتأهيل الموارد البشرية والمالية للمصالح اللامركزة، وتعزيز آليات تفويض السلطة وتفويض الإمضاء، وتحسين آليات التتبع والحكمة، إضافة إلى إعداد برنامج وطني للتكوين والتواصل لفائدة المصالح اللامركزة. وقد تم قطع تقدم ملموس على هذا المستوى هم بالأساس مراجعة الإطار القانوني.

عاشرا: فيما يتعلق بتطبيق الجزاءات الجنائية، أود أن أؤكد بأن التدبير المقترح يدخل في إطار استراتيجية الحكومة لمحاربة الغش الضريبي والممارسات الهادفة إلى التملص من الضريبة أو الحصول على امتيازات ضريبية بدون موجب حق. وهذا التدبير معمول به في غالبية دول العالم.

أما فيما يتعلق بكيفية تطبيق هذه الجزاءات، فيقترح مشروع قانون المالية كما وافق عليه مجلس النواب على أنه عندما تعاین الإدارة تحرير

فاتورة صورية من قِبَل شخص مُخِل بالتزاماته الضريبية دون وجود نشاط فعلي، فإن الخصم المطابق لهذه الفاتورة لا يتم قبوله. كما يقترح المشروع التنصيص على أن إدارة الضرائب تضع رهن إشارة الخاضعين للضريبة على موقعها الإلكتروني قائمة لأرقام التعريف الضريبي للموردين المخلين السالف ذكرهم تُعدها وتحينها بصورة منتظمة بعد إصدار حكم قضائي اكتسب قوة الشيء المقضي به تبعا للمسطرة المتعلقة بتطبيق الجزاءات الجنائية على المخالفات الضريبية المنصوص عليها في المادة 231 من المدونة العامة للضرائب.

وفي هذا الصدد وبموجب تعديل صادق عليه مجلس النواب، تم تدقيق الحالات التي تستوجب تطبيق الجزاءات الجنائية والتنصيص على استثناء الشكايات المتعلقة بإصدار الفاتورات الصورية من الإحالة على لجنة المخالفات الضريبية، مع إعطاء الصلاحية للوزير المكلف بالمالية لإحالة هذه الشكايات مباشرة إلى وكيل الملك.

فمن أية عقوبات جنائية نتحدث؟  
ولنُسمي الأمور بمسمياتها: كيف يعقل أن يخلق شخص شركة أو شركات متخصصة في إصدار الفواتير الصورية، ولا تتم معاقبته؟  
وفي نفس الوقت نتحدث عن العدالة الضريبية، وعن فعالية الإدارة الضريبية في استخلاص الموارد.

وفيما يتعلق بالإصلاح الجبائي، أود أن أؤكد على أن الحكومة شرعت فعليا في تنزيل توصيات المناظرة الوطنية عبر التخفيض التدريجي للسعر الهامشي و بإحداث سعر خاص بالقطاع الصناعي، وذلك ابتداء من قانون المالية لسنة 2020. و لكن نظرا لتداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني وعلى ميزانية الدولة فإن خفض سعر الضريبة على الشركات في ظل هذه الظروف الاستثنائية من شأنه أن يؤثر سلبا على مداخل الدولة. وسيتواصل تنزيل هذه التوصيات خلال السنوات القادمة. كما أعدت الحكومة مشروع القانون الإطار، وهو يوجد لدى مصالح الأمانة العامة للحكومة.

أما فيما يتعلق بالحد الأدنى للضريبة، فيجب التذكير بأن المبدأ يقتضي أداء مساهمة دنيا في الأعباء التي تتحملها الدولة من أجل توفير البنيات التحتية واللوجيستكية والأمن، إلخ. كما أن مراجعة قواعد تصفية الحد الأدنى للضريبة يجب أن يتم بشكل تدريجي أخذا بعين الاعتبار لإشكالية المقاولات التي تصرح بعجز دائم و لضرورة توسيع الوعاء و تحسين شفافية الإقرارات الضريبية.

أخيرا، وبخصوص الفرضيات أود التأكيد على أن مشروع قانون المالية لسنة 2021، يستند إلى فرضيات موضوعية تأخذ بعين الاعتبار

السياق الدولي الذي ميز فترة إعداد هذا المشروع، وكذا المعطيات الموضوعية المرتبطة بالاقتصاد الوطني.

فعلى الصعيد الدولي، اعتمدت التوقعات الأخيرة لـلـمؤسـسات الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ووزارات الاقتصاد والمالية على مستوى العالم، والبنوك المركزية ووكالات التنقيط، بالنسبة للنمو الاقتصادي العالمي المرتقب خلال السنة المقبلة على فرضية التعافي التدريجي للاقتصاد العالمي. وهكذا، وحسب صندوق النقد الدولي، من المرتقب أن يستعيد الاقتصاد العالمي قوته تدريجياً، مع توقع نمو بنسبة 5,2%، في ظل فرضية التراجع التدريجي لتأثيرات الوباء، خاصة في الدول المتقدمة (3,9%) وفي الاقتصاديات الصاعدة والنامية (6%)، مستفيدا بشكل خاص من تعافي الاقتصاد الصيني.

وفي هذا الصدد وبالنسبة للمحيط الدولي، اعتمدت توقعات هذا المشروع على :

- فرضية سعر الغاز 350 دولار للطن، وهو متوسط توقعات أهم المؤسسات الدولية برسم هذه السنة، تماشياً والآثار المتوخاة من تدابير الإنعاش المتوقع للنشاط الاقتصادي بعد فترة الانكماش؛

● تزايد الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب على المنتجات خارج الفوسفات ومشتقاته بنسبة 12,6%، وذلك ارتباطا بانتعاش آفاق التجارة العالمية وتعافيا من ارتفاع تكاليف المبادلات واضطراب سلاسل التوريد الناتجة بالخصوص عن تداعيات الجائحة؛

● سعر الصرف أورو/دولار يقدر ب 1,13 سنة 2021 وهو متوسط السعر المسجل برسم العشرة أشهر الأولى من سنة 2020، مع فرضية استقرار الأسواق المالية على المدى المتوسط؛  
أما على الصعيد الوطني، فقد اعتمدت التوقعات على :

● فرضية محصول حبوب متوسط يقدر ب 70 مليون قنطار سنة 2021 مقابل 32 مليون قنطار سنة 2020. وتمثل هذه الفرضية موسما فلاحيا متوسطا يتم اعتمادها من لدن المؤسسات الوطنية كالمندوبية السامية للتخطيط بالتشاور مع وزارة الفلاحة؛

● تنفيذ خطة إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال عدة تدابير تحفيزية (الاستثمار العمومي، تعزيز التشغيل ودعم التمويل، ...)، ووضع استراتيجيات إنعاش خاصة بالقطاعات المتضررة بشكل كبير بالموازاة مع تنزيل "ميثاق النمو والتشغيل".

وبالإضافة إلى هذه الفرضيات، تأخذ التوقعات لسنة 2021 بعين الاعتبار عدة عوامل أخرى غير اقتصادية تتعلق، على وجه الخصوص، بالسيطرة المتوقعة على الوباء وكذلك إعادة فتح الحدود انطلاقاً من الربع الأول من سنة 2021، مع الاستعادة التدريجية لثقة الأسر والمستثمرين خلال هذه السنة.

وهكذا، من المتوقع أن يسجل نمو الاقتصاد الوطني خلال سنة 2021 انتعاشاً بنسبة +4,8%، لكن دون أن يمكن من تعويض كلي للانكماش الاقتصادي المرتقب خلال هذه السنة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كانت تِلْكُمْ أهُمُّ التوضيحات والإجابات والمعطيات التي ارتأيت تقديمها لكم في إطار التفاعل مع تدخلاتكم القيمة، علماً أنه ستكون لنا فرصة أخرى لتقديم مزيد من التوضيحات في إطار المناقشة التفصيلية.

وأود أن أؤكد لكم استعداد الحكومة للتفاعل مع مقترحات التعديلات التي سيتقدم بها السيدات والسادة المستشارون المحترمون. أشكركم مجدداً على تعبئكم وانخراطكم الجدي في النقاش.

والسلام عليكم ورحمة الله.